

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110113 070113 12-63253X (A)



بيان

مقدمة

يوجد لمنظمة أخوات الراعي الصالح حضور في أكثر من ٧٠ بلداً، والمنظمة ملتزمة بالعمل الدؤوب لصالح المرأة والطفل خاصة من يتعرض منهم للاتجار أو يُجبر على الهجرة أو يكون مقهوراً بالفقر المدقع. ويقع في صلب هذا الالتزام الموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة المتمثل في إنهاء ومنع جميع أشكال العنف الذي يُرتكب ضد المرأة والفتاة. وتمثل حالات الاتجار بالمرأة والفتاة وهجرتهن وعيشهن في الفقر بعضاً من أشد أوضاع الاستغلال التي تُدعم العنف ضد المرأة والفتاة وتسكت عنه وتخفيه.

ويستند محتوى هذا البيان إلى نتائج متأتية من استبيان مبسّط أرسل إلى ٥١ مكتباً ميدانياً. وقد ورد ٢٧ رداً على الاستبيان من ٢٤ بلداً تقع في المناطق التالية: أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية.

وانصب تركيز الاستبيان على استجلاء الفهم الأفضل للمسائل التالية:

(أ) نوع العنف الذي يجري التصدي له والخدمات التي توفّر في شأنه؛

(ب) التحديات الرئيسية؛

(ج) الممارسات الابتكارية.

(أ) نوع العنف الذي يجري التصدي له والخدمات التي توفّر في شأنه

يجري التصدي لأنواع العنف المذكورة فيما يلي: العنف العائلي (١٠٠ في المائة)، العنف الجنسي (٨١ في المائة)، الاتجار بالبشر (٦٣ في المائة)، حمل المراهقات (٥٦ في المائة)، التمييز ضد المهاجرات (٤٤ في المائة)، زواج الطفلة (١٩ في المائة)، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (١١ في المائة)، القتل دفاعاً عن الشرف (١١ في المائة)، القتل بسبب المهور (٤ في المائة). وثمة أيضاً أنواع أخرى للعنف يتكرر ذكرها تشمل، الدعارة وأعمال العنف الجنساني والعنف القائم على مغايرة الهوية الجنسية. أما الخدمات المقدمة فتشمل: المشورة (٩٣ في المائة)، والتوعية (٨٩ في المائة)، والمأوى (٨٥ في المائة)، والتدريب على اكتساب المهارات (٨٥ في المائة)، والرعاية الطبية (٥٦ في المائة)، والمساعدة القانونية (٥٦ في المائة). ويظهر هذا الاستبيان الذي لم يزد عن أن يكون مجرد عيّنة مبسّطة لمنظمة صغيرة، أن ما يناهز ١٢٧٠٢ امرأة وفتاة يعشن حياة مطبوعة بشتى صور العنف وأن هؤلاء النسوة والفتيات يستفدن من أي خدمات قد يتسنى تقديمها إليهن.

(ب) التحديات الرئيسية

تضمنت ردود المستجوبين الإشارة إلى ثلاثة عناصر متميزة يواجهها مقدمو الخدمات وضحايا العنف في جهودهم لعكس مسار العنف ضد المرأة والفتاة وهي: قلة الموارد؛ وعدم تطبيق القانون؛ وتطبيع العنف ضد المرأة والفتاة.

وتتضمن قلة الموارد ليس فقط نقص التمويل، بل أيضاً قلة الموظفين الفنيين وخدمات الإحالة وبرامج التوعية والتدريب. وفي الحالات التي تتردد فيها الحكومة في التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة عن طريق تدبير التمويل للخدمات اللازمة، تقوم منظماتنا بتوفير بديل يتمثل في تهينة المأوى المرتبط بإحالة إلى خدمات طبية أو قانونية، حسب مقتضى الحال، والتمكين الاقتصادي عن طريق توفير تدريب على المهارات وإقران ذلك بتقديم المشورة ودفع الرسوم المدرسية إذا كان رفع المستوى التعليمي ممكناً. وعلى وجه التقريب، يعتمد نصف المراكز القائمة على تقديم الخدمات اعتماداً كاملاً على إحسان المانحين والمتطوعين حتى يتمكن من تقديم خدماته. أما النصف الثاني فيتلقي أموالاً من الحكومات تتأتى بقدر أكبر من المناطق الأكثر تقدماً في النمو. وعلاوة على ذلك، أشار كثيرون إلى ما للأموال التي تقدمها الحكومات من نفع، إلا أن هذه الأموال لا تكفي وتحتاج إلى تكميلها بأموال تتأتى من مصادر أخرى.

ويتمثل ثاني التحديات المبلغ عنها من حيث تكرار مواجهته في عدم تطبيق القانون من أجل منع ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة والمعاقبة عليه. ومن أصل ٢٤ بلداً أشار ٢٣ إلى وجود مثل هذه القوانين لديه، فيما أفاد ٧ بلدان بأن مثل هذه القوانين إما أنه لا يتيح قدرًا كافيًا من الحماية أو لا يطبق أو يُنفذ.

غير أن تطبيع العنف ضد المرأة والفتاة يمثل التحدي الأكثر مدعاة للإزعاج. وقد أفاد جميع المستجوبين بأنهم يقدمون خدمات في مجال التعامل مع العنف العائلي. وتلاحظ أدبيات العنف أن مرتكبي العنف ضد المرأة يكونون عادةً من الشركاء الحميمين. ويتأكد ذلك في سياق تقديم الخدمات التي تتصدى لقضايا العنف العائلي، كما يتأكد بشكل أكثر وضوحاً في التعليقات التي ترددها بعض الثقافات. فليس من غير المألوف أن يُرتكب العنف البدني بل والعنف الجنسي ضد المرأة والفتاة كعقاب على جريمة يرتئي مرتكب العنف أنها وقعت. ومما يزيد الأمر سوءاً أن التجربة الواقعية التي يعيشها مقدمو الخدمات التابعون لنا تُظهر أن كثيراً من النساء والفتيات اللاتي يعانين أعمال العنف، يقبلن بهذه المعاملة إما بسبب ضغوط ثقافية أو اجتماعية أو لجرد جهلهن بحقوقهن في العيش بمنأى عن مثل هذا العنف.

(ج) الممارسات الابتكارية

ترد فيما يلي عينة تمثيلية لممارسات ابتكارية قدمتها إثيوبيا وأيرلندا وكولومبيا والهند. ففي إثيوبيا، تزود النساء والفتيات اللائي يعاد توطينهن في مناطق ريفية بعد نقلهن من المناطق الحضرية، بالمال اللازم لشراء هاتف محمول. ويعينهم ذلك على المحافظة على العلاقات الداعمة وتلقي النصح والمشورة رغم بُعد المسافة. فوجود شبكة تتيح لهن الاتصال بالمستشارين العارفين والداعمين يقلل احتمال تكرار سقوطهن ضحايا لأعمال العنف.

وفي الهند، أشار المستجوبون إلى وجود نماذج لمجتمعات محلية قامت بإنشاء "خلايا قانونية" لغرض خدمة النساء. وتمثل هذه الخلايا في خدمات محلية تتصدى للمنازعات، وأكثرها حالات للعنف المتري. وعقب تسجيل حالة ما يقوم فريق قانوني مكون من دعاة مهنيين وعاملين وموظفين معنيين بهذه الحالة بالتماس سبل حلها واعين في الوقت نفسه بوضعية الروابط الثقافية والأسرية. وتفيد هذه المبادرات في كونها أحد مصادر التمكين للفرد والمجتمع المحلي.

وعادةً ما تمثل الوقاية الناجحة أفضل الممارسات. ومن جملة المراكز التابعة للمنظمة يقدم ٨٩ في المائة منها شكلاً أو آخر من أشكال الخدمات الوقائية. وثمة ممارسة جيدة أخرى تقدمها كولومبيا تتمثل في الدمج بين التغذية والتوعية. فبغية المحافظة على معدل مرتفع للانتظام في الدراسة وزيادته، يقدم المركز وجبة غذائية للتلاميذ الذين يحضرون المدرسة. ويشجع حافز التغذية هذا كثيراً من التلاميذ على الانتظام في الحضور ويسفر عن تحقيق نتائج إيجابية. فكلما زاد الوقت الذي تقضيه الفتاة في المدرسة كلما قل احتمال تعرضها للاستغلال.

وقامت الجهة المستجيبة في أيرلندا بالتربيط الشبكي مع جمعية "رجال يقهرون العنف" وهي جمعية عاملة في مجال المحافظة على سلامة ورفاه النساء وأطفالهن ممن يكونون معرضين للعنف والإيذاء في العلاقات الحميمة، أو يكونون قد مروا بمثل هذه التجربة. ويحقق البرنامج أهدافه من خلال جمع الرجال في عملية أسبوعية يقومون خلالها بالإعلان عن تحمّل مسؤوليتهم عن أفعال العنف التي يرتكبوها ويعملون على تغيير ميولهم وتصرفاتهم (www.moveireland.ie).

مواجهة التحديات

وهناك ممارسة جيدة أخرى تتمثل في الترابط الشبكي بين المنتجين والمسوِّقين. فالمنتجات من النساء المتهنات للأعمال الحرة في إندونيسيا وبيرو وبوليفيا (دولة - المتعددة

القوميّات) وتايلند وسري لانكا والسلفادور والفلبين وكينيا والمكسيك يُقمن يدوياً بإنتاج بضائع ذات طابع فريد تقوم بتسويقها وفقاً لمبادئ التجارة العادلة كل من الجهات التالية: في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة العدالة للمنتجات اليدوية وفي أوروبا مؤسسة الحصة العادلة وفي استراليا مؤسسة دورة التجارة. وتتلقى النساء والفتيات مساعدة في صياغة تصورات للعمل التجاري المربح وتُتاح لهن فرص اقتصادية وسُبل للحصول على التعليم المستمر ويجري أيضاً دعمهن لتطوير ذواتهن بما في ذلك زيادة قدرتهن على مواجهة جميع أشكال العنف الذي يُرتكب بحقهن. ويجري تمكين النساء والفتيات لتحديد الأشكال الكثيرة للعنف الذي يتعرضن له وطرحه على بساط المناقشة ومواجهته.

وتتولى المؤسسة الدولية للراعي الصالح جمع الأموال للشركاء المحليين في ٣٨ بلداً في نصف الكرة الجنوبي. وتتقدم المؤسسة بطلبات الحصول على منح دولية من وكالات التمويل العامة ومن فرادى الراعين والمنظمات غير الحكومية.

الاستنتاجات

وفقاً ذهب إليه جميع المستجوبين تقريباً، فإن مسألة التوعية تعتبر مكوناً رئيسياً في التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة. وفي الوقت الراهن، تتعرض الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة للتقويض لأسباب عديدة منها قلة الوعي ووجود الممارسات الثقافية الضارة وتفضيل الصبيان على البنات وذيوع المجتمعات التي يهيمن عليها الرجال. وعن طريق نشر التوعية بين الجنسين، يمكن أن يزيد عدد النساء وعدد الرجال الذين لا يقرّون بالوضع القائم بل ويدينونه، وهو ما يهيئ الساحة لتحقيق التغيير. ومن الممكن أن يجري تعليم الفتيات والفتيات مفهوم المساواة الجنسانية في مرحلة مبكرة من العمر لكي يكونوا واعين عندما يبلغون مبلغ النساء والرجال لضرورة احترام حقوق الإنسان للطرف الآخر، ومستمسكين بتحقيق المساواة بين الجنسين.

ويشكل الفقر فوق كل ذلك قوة تدفع إلى ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة وتعيق دحره. ومن الممكن أن يجري الربط بشكل مباشرة بين أنواع العنف الذي أدرجه المستجوبون وبين العوامل الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يغلب في الثقافات التي تمارس عادة زواج الطفلة أن يكون الهدف من تزويج البنات في معظمه هو تحقيق مكاسب مالية لأسرهن. وعندما يجري الاتجار بالبنات والفتيات يكون السبب وراء ذلك هو الفقر. وقد أمكننا بوصفنا مقدمين للخدمات أن نرى مدى الأثر الإيجابي الذي يترتب على البرامج، غير أننا ندرك أن علاج العنف ضد المرأة والفتاة هو مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الدول.

التوصيات

- التمكين الاقتصادي للنساء وتنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن توفير حدود وطنية دنيا من الحماية الاجتماعية ترمي إلى نشر مظلة الرعاية الصحية الأولية وتأمين الدخل الأساسي للجميع.
- إنفاذ القانون واتباع سياسة وطنية قوية لحقوق الإنسان قائمة على قاعدة عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك مقاضاة مرتكبيه.
- توعية الرجال والأولاد والنساء والفتيات مداومة رفضهم للاتجاهات السائدة التي تفر ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة.